

بالبَيْتِ المَوْفِيقِ وَيَأْتِي رُجُلَهُ أَي بِيَعْرَهُ نِيَشْرَبُ مِنْهُ المَاءَ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَسْتَلِمُ  
فَعَلَّ كَذَلِكَ وَيَسْتَجِبُ أَنْ يَأْتِيَ البَابَ أَي بِبَابِ الكَعْبَةِ فَيُقْبَلُ العَتَبَةَ وَهُوَ  
وَيُضَعُ صَدْرُهُ وَوَجْهُهُ عَلَى المَسْتَرِ وَهُوَ بَيْنَ العِجْرِ وَالبَابِ هـ  
مُسْتَبْتٌ أَي يَتَمَلَّقُ بِأَسْئَارِ الكَعْبَةِ وَيَتَمَلَّقُ أَي يَنْصَرِفُ وَلَمَوْسِي  
وَرَاهُ وَيَصْرُوهُ إِلَى البَيْتِ سَائِبًا مَحْتَمِلًا مَوْعِدًا عَاقِبِي مَخْرُجٍ مِنَ المَسْجِدِ وَهَذَا  
عَسْرًا لِحُجْرِ بَعْدَ إِتْيَانِ أَهْلِهِ وَالمَجْرُورُ بِهِيَ أَي بِكَعْبَةٍ مَكْرُوهَةٍ  
عِنْدَ أَي حَنِينَةٍ وَقَالَ لَا يَكْرَهُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَطَهَّرَ بَيْتِي لِلطَّالِبِينَ هـ  
وَالعَاكِفِينَ وَالمَجْرُورُ هُوَ العِصْفُ وَالمَجْرُورَةُ هِيَ العَادَةُ  
تَعْنِي إِلَى الإِعْرَاقِ بِأَجْرَالِهِ بَيْتَهُ لِمَقَالَتِهِ لِكثْرَةِ المَشَاهِدِ هـ  
وَالعِصْفُ وَالعِصْفُ هِيَ الأَيْمَةُ بِعَيْنِ اللبثِ دُونَ المَجْرُورِ وَيَسْتَقِطُّ  
طُورُ العِصْفِ عَلَى الأَقَامَةِ بِالعِصْفِ هـ وَالمَقَامَةُ هِيَ العِصْفُ بِمَكَّةَ  
مِنْ عَيْرِ أَي مِنْ عَيْرِ لَوْمٍ دَمَا وَصَدَّقَ مَا لَمْ يَسْتَمِدَّ وَبَنِيهَا لَا تَجِبُ هـ  
أَلَمْ يَسْقِطْ الصِدْرُ لِأَسْقِطَانَ مَكَّةَ بَعْدَ النِّقْمِ وَطَالِبِي أَي إِذَا  
نَوَى المَجْرُورُ الأَقَامَةَ بِمَكَّةَ بَعْدَ النِّقْمِ وَطَالِبِي أَي إِذَا  
الْمَقَامَةُ سَبَّأَ بِأَمِ المَجْرُورِ قَبْلَ النِّقْمِ وَطَالِبِي وَطَالِبِي أَي إِذَا  
التَّشْرِيقُ قَالَهُ ابْنُ بَرْدٍ يَسْقِطُ عَنْهُ طُورُ الصَّدْرِ وَهَذَا مَجْرُورٌ لَا يَسْقِطُ  
تَمِيمٌ يَقُولُهُ بَعْدَ النِّقْمِ لَمْ يَسْقِطْ إِلا فَمَا تَمِيمٌ قَبْلَ إِجْرَائِهِ وَطَالِبِي  
يَسْقِطُ عَنْهُ طُورُ الصَّدْرِ لَمْ يَسْقِطْ إِلا فَمَا تَمِيمٌ قَبْلَ إِجْرَائِهِ وَطَالِبِي  
كَانَ يُبَلِّغُ وَجُودَهُ وَبِأَمِ بَعْدَهُ فَلَا كُنْ صَبِيحًا لَمْ يَسْقِطْ إِلا فَمَا تَمِيمٌ  
الْيَوْمَ بِأَسْفَرِ المَجْرُورِ نَهَادَ لَيْلَتِهِ وَتَمِيمٌ كَمَا دَاوُدُ عَلَيْهِ ضَمَارٌ كَمَا لَوْ تَوَقَّعُ  
بَعْدَ النِّقْمِ تَمِيمٌ وَبِأَمِ بَعْدَهُ لَمْ يَسْقِطْ إِلا فَمَا تَمِيمٌ قَبْلَ إِجْرَائِهِ وَطَالِبِي  
مَسْمُومٌ بِخِلَافِ طَالِبِي لَمْ يَسْقِطْ إِلا فَمَا تَمِيمٌ قَبْلَ إِجْرَائِهِ وَطَالِبِي  
بِجَمْعِ أَهْلِ المَجْرُورِ أَي كَيْفَ الرِّاسِ فَانْهَلَا تَكْتُمُ رَأْسَهُ لِأَنَّهُ عَوْرَةٌ وَرَبِي  
الصُّوْفِ فَانْهَلَا تَرْتَفِعُ صَوْتُهَا لِأَنَّهَا عَلَى العِنْتِ وَرَبِي وَالسُّعْيِ بِعَيْنِ  
المُحِيلِ فَانْهَلَا تَرْتَفِعُ وَلَا تَسْعِي لِأَنَّ كِلَيْهِمَا خَيْلٌ لِلسُّعْيِ وَطَالِبِي فَانْهَلَا  
لَا تَلْفُظُ لِأَنَّهُ فَيْحٌ هَـ  
تَلْبِيسِ المَحِيطِ لِأَنَّهُ اسْتَرْهَبَ وَتَكْتُمُ وَجْهَهَا بِالقَوْلِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِحْرَامُ  
المَجْرُورِ وَجْهَهَا وَهِيَ إِسْدَالُ عَيْنِي وَجْهَهَا بِالسُّعْيِ وَتَمِيمٌ هَـ هَـ هَـ هَـ هَـ هَـ  
الاسْتِظْلَالُ وَتَمِيمٌ المَجْرُورُ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِسْدَالُ عَيْنِي وَجْهَهَا بِالسُّعْيِ وَتَمِيمٌ هَـ  
عَنِ الطُّورِ فَطُورُ المَحِيطِ تَمِيمٌ بِالقَوْلِ لِأَنَّ سَابِقَ أَهْلِ المَجْرُورِ إِسْدَالُ عَيْنِي وَجْهَهَا بِالسُّعْيِ وَتَمِيمٌ هَـ  
لَمَّا رَوَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَهُ لَمَّا بَشَّرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حِينَ خَلَّتْ بِسُرْفِ

وكانت

وكانت محرمة بالعمرة إذا جاء يوم التروية أو عشرين من الشهر وأصله هو  
ما يصنع الحاج غير أنه لا تطوف بالبَيْتِ ولو خاضت بعد طواف الزيارة لم يفسد  
عنها طواف الصدرة غير أنه لا تطوف بالبَيْتِ ولو خاضت بعد طواف الزيارة لم يفسد  
طواف الصدرة غير أنه لا تطوف بالبَيْتِ ولو خاضت بعد طواف الزيارة لم يفسد  
الإنسان ثواب عمله لغيره صلوة كأنه وصل وقام وغيرهما لا يفسد أهل السنة  
خلافًا للمعتزلة لهم أن الثواب هو الجنة ولا قدرة للإنسان على فعلها وإنما  
أنه عليه السلام طمحي بكنسيتين المولودين أحد علي بن نفسه وألا فخره أفتد  
المؤمنين فالاعتراض على الشارع باطل وإن أباها ما لا يؤاخذ به نية محضته كالصلاة  
فإنه لا يجزيه إنما لأن الغرض منه وهو تعاقب النفس لإحرازه لا يحصل بناهيه  
ونوع منها لنية محضته كالركعة فالنية به تجوز فيها لأن الغرض وهو تعاقب النفس  
يحصل بناهيه ونوع منها لنية محضتها كما لا يخفى من حيث أنه متعلق بالبدن لا يجوز فيه  
النية به عند الاختيار ومن حيث أنه متعلق بالبدن لا يجوز فيه النية به عند  
الاختيار وهو العجز الذي لا يرجع إليه فلو كان له في الحج العزم والاطمئنان لكان  
فإنه لا يجزيه مع القدرة لأن في النية به في العزم والاطمئنان لكان الحج  
يقع عن المأمور به والأمر بغيره فمما لا يخفى من حيث أنه متعلق بالبدن لا يجوز فيه  
الامتناع بالحج يقع الحج عنه تطوعًا ويسقط الحج عن الأمر أيضًا وإذا اشتد النية عن  
الأمر بان يقول اللهم إني أريد الحج فيسره له وتمنله مني ومن فلات الحج الباب  
في الحج عن الموصي به أي بالنيح والقبول من مصره لأن الحج كان واجبًا على  
الموصي من قبله فكذلك يفعل من هو يفعل من يتوحيب عنه أن كفى النفقة والآ  
أي وإن لم تكن النفقة بالإجماع عن يده من حيث يتلوه بضم التاء أي من مكانه  
يكتفي بالنفقة لا تنفيذ وصية واجب من المأمورين وأما ما ذكره المأمور به أي  
بالحج عن غيره في بعض المسائل في بعض الطوائف فلا يتبادر من منزلته يعني  
ببندى الإجماع عنه من منزله الآخر عند أبي حنيفة وقاله من المأذون من المأذون  
الحج بلهنا وعانت منها وكذا أي وكذا الخلاف بين أبي حنيفة وصاحبه لومات  
الحج أي الحج لغير نفسه لا لغيره في بعض الطوائف وأوصى بأن الحج عنه قيد  
بالحج لأنه لو خرج ما جازم حاش وأوصى بأن الحج عنه حج من وطئها فلو كان  
في المحيط لهما أن ما مضى من قطع المسافة لم يبطل لقوله تعالى ومن يخرج من بيته مهاجراً  
إلى الله ورسوله ثم يدرك الموت فقد وقع أجره على الله وألم يبطل واجباً من بيته  
عليه ولذا إن طاف من السفر لم يقع حجته به لعدم اتصاله بالمسجد فصار كأنه لم يخرج  
وعدم بطلانها كان من حيثها الثواب في الأخرى وإنما تنفيها الوصية من أحكام  
الدين فيبطل ما هوها فيبطل من وطئها ولو لم يأتها فلو كان فلو كان فلو كان فلو كان